وزير التجارة خالد الروضان

وزيرة الشؤون مريم العقيل

.. وارتفاع عدد حالات الشفاء إلى 18

■ بالنسبة لمن ليس لديه حساب بنكي فيتم تصدير شيكات وسيتم التواصل معهم لاستلامها بالطريقة المناسبة

■ الروضان: نثمن للسعودية تسهيل حركة سير الشاحنات عبر الحدود المشتركة بين البلدين الشقيقين

■ ما تمر به دولنا العزيزة من ظروف استثنائية يشعرنا بالقلق وإن كبرت لكنها تصغر أمام وحدتنا

■ «الداخلية»: نتمنى من الجميع الالتزام بمنع إقامة الحفلات بما فيها الأعراس في مكان عام أو خاص

ريم الرضوان

■ لن نتوانى أو نتهاون في تنفيذ الإجراءات الاحترازية الصادرة من السلطات الصحية في مواجهة الفيروس

■ «التجارة» إغلاق ثلاثة محال تجارية وبسطات خضراوات لم تلتزم بالقرارات المنظمة والإجراءات الاحترازية

■ دققنا وفتشنا على 370 صيدلية وحررنا 97 محضر ضبط لمحال تجارية وفتحنا سبعة محال أزالت مخالفاتها

بيان صحفي أمس إن ذلك يأتي مراعاة للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد وتقديرا لما يقوم به رجال الحرس الوطني من جهود مخلصة في مساندة إخوانهم في القطاعات العسكرية والمدنية.

بدورها أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس إغلاق ثلاثة محال تجارية وبسطات خضراوات لم تلتزم بالقرارات المنظمة والإجراءات الاحترازية المعمول بها لمواجهة انتشار عدوى كورونا.

وقالت التجارة في بيان لـ«كونا» إن الفرق المعنية قامت بالتدقيق والتفتيش على 370 صيدلية في حين حررت 97 محضر ضبط لمحال تجارية خالفت القانون فضلا عن فتح سبعة محال بعد أخذ تعهدات بإزالة المخالفات المرصودة.

وأضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 38 فرعا لمراكز التموين و15 مخبزا تابعا لشركة المطاحن الكويتية علاوة على 42 ملحمة و104 محال لبيع الخضراوات والفواكه والتمور والقهوة لتسهيل عمليات البيع والوقوف على سير العمل بها.

وأفادت بأن مركز الطوارئ التابع لها قام بتجديد وتغيير في البطاقة التموينية لعدد 133 بطاقة كما استقبل 527 شكوى عبر الخط الساخن رقم «135».

بدوره أكد اتحاد مصارف الكويت حرص كل البنوك الكويتية الالتزام بمسؤولياتها الوطنية بما يتسق مع توجهات الدولة ومؤازرة الجهود الحكومية في اتخاذ الإجراءات الوقائية لمواجهة انتشار الفيروس.

وشدد الاتحاد في بيان صحفي على أن الظروف الاستثنائية تستوجب من كل الأطراف أن تضطلع بدورها لافتا الى أن البنوك الكويتية سارعت بالاستجابة لمبادرة محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل لتأسيس صندوق خاص بتمويل من هذه البنوك بهدف دعم الاحتياجات العاجلة للحكومة في مواجهة كورونا.

وقال إن هذا الصندوق وضع تحت تصرف مجلس الوزراء حيث قرر مجلس إدارة الاتحاد المساهمة بمبلغ 10 ملايين دينار كويتي «نحو 33 مليون دولار» كمساهمة من البنوك الكويتية في دعم ومساندة الجهود المبذولة من كل مؤسسات الدولة بشأن الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية للحد من انتشار الفيروس.

وعن الشركات المتضررة من الأزمة أفاد الاتحاد أن البنوك الكويتية قدرت هذه الأوضاع وتأثيراتها السلبية على الشركات والمشروعات خصوصا الصغيرة والمتوسطة وقامت بالتنسيق مع «المركزي» بشأن تأجيل سداد الأقساط المستحقة على الشركات لمدة ثلاثة أشهر دون تحميل هذه الشركات أي رسوم.

وفيما يتعلق بالمطالبات الخاصة بتأجيل البنوك لدفع الأقساط للعملاء من الأفراد أوضح الاتحاد «أن البنوك الكويتية تستشعر ما يعاني منه المواطنين من قلق وترقب» مضيفا «إلا أن الوضع العام في الكويت ما يزال مستقرا وقد التزم كل من القطاعين الحكومي والخاص بتحويل الرواتب في مواعيدها».

وأشار إلى «أن الالتزام بتحويل الرواتب بمواعيدها يؤكد عدم وجود أي تأثيرات سلبية على الأوضاع المالية للعملاء بل تحسنها نتيجة لاقتصار الانفاق على الحاجات الضرورية للأفراد وانخفاض للخصص من الدخل على الانفاق الترفيهي في ضوء عدم السفر وإغلاق كافة المجمعات التجارية والوسائل الترفيهية بالدولة».

وأضاف «أن اتخاذ هذا القرار ليس بالأمر السهل كما يتصوره البعض فهناك جوانب إجرائية معقدة ستترتب عليه وذلك لكبر مبالغ القروض كما أن هذا التأجيل سيكون له انعكاسات سلبية على البنوك الكويتية قاطبة وقد تصل إلى درجة لا تتمكن معها من الوفاء بالتزاماتها الخارجية».

أما بالنسبة الى دور البنوك في تنفيذ الإجراءات الاحترازية لمواجهة الفيروس أكد الاتحاد على تفاعله بالتنسيق مع «المركزي» منذ بداية الأزمة حيث اتخذت البنوك الكويتية عدد من الإجراءات والتدابير الوقائية على وجه السرعة للحفاظ على سلامة كل من عملاء البنوك والعاملين في القطاع المصرفي ومنها تعقيم ماكينات السحب الآلي وغيرها من اجراءات.

وذكر أن البنوك الكويتية حرصت على الاستمرار في خدمة مصالح عملائها وعدم تعطيل اعمالهم حيث استمرت في تقديم الخدمات حتى أثناء فترة العطلة المقررة من الدولة وذلك من خلال فتح عدد من الفروع اضافة إلى توفير كافة الخدمات المصرفية الإلكترونية على مدار الساعة.

وأكد الاتحاد أن البنوك الكويتية جزء من النسيج الوطني وعنصر اساسي في منظومة الاقتصاد الكويتي لن تدخر جهدا في المرحلة المقبلة سواء في مد يد العون أو اتخاذ أي تدابير وإجراءات من شأنها الحفاظ على سلامة كل المواطنين والمقيمين في البلاد.

من جهته شكل ديوان المحاسبة فريق عمل لمتابعة الحالات الطارئة لتلقي تعاقدات الجهات الحكومية المختلفة والعمل على تذليل وتسهيل انجاز الموضوعات التي ستعرض عليه لإبداء الرأي المسبق وفق أحكام المادتين «13» و«14» من قانون إنشائه «رقم 30 لسنة 1964» وتعديلاته.

وقالت مدقق أول في إدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاجتماعية بالديوان فاطمة درويش لـ «كونا» إن تشكيل الفريق يأتي تأكيدا من «المحاسبة» على مواكبة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

وأضافت درويش أن الفريق قام خلال الفترة من 12 الى 18 مارس الجاري بإبداء الرأي في 72 موضوعا بقيمة تقارب الـ 70 مليون دينار كويتي «نحو 224 مليون دولار أمريكي» بتحقيق وفر مباشر للخزانة العامة للدولة بقيمة تقارب 818 الف دينار «نحو 2ر6 مليون دولار».

وبينت أن موضوعات وزارة الصحة مثلت ما نسبته 53 في المئة من الموضوعات التي تم بحثها خلال الفترة المذكورة بواقع 37 موضوعا قيمتها نحو 42 مليون دينار «نحو 134 مليون دولار» إذ تضمنت تلك الموضوعات التعاقد لشراء أدوية ومستهلكات خاصة بفيروس كورونا المستجد «كوفيد - 19» وأخرى لتدعيم المخزون الاستراتيجي للأمراض المزمنة.

وذكرت أن الفريق أبدى رأيه بأربعة مواضيع خاصة بوزارة المالية بقيمة اجمالية مقدارها 20 مليون دينار «نحو 64 مليون دولار» وذلك لتوفير محاجر صحية خاصة بفيروس كورونا.

وأفادت أن الفريق الذي تشكل في 11 مارس الحالي على أتم الاستعداد لتلقي ودراسة الموضوعات التي ستعرض عليه على مدار أيام الاسبوع في سبيل تحقيق الأمن الوقائي والطبي بالتعاون مع الجهات المشمولة بالرقابة على كل المستويات بما يحقق سلامة المواطنين والمقيمين والأمن الصحي في البلاد.

وأشادت درويش بالتعاون المشترك بين ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية بالدولة وكذلك الجهات الحكومية المشمولة بالرقابة من خلال قيام الجهات ببذل العناية المهنية اللازمة لاحتواء تداعيات الأزمة التي تمر بها البلاد.

وعوداً على بدء كلف وكيل وزارة الصحة د. مصطفى رضا، في تعميم جديد طبيب الصحة العامة القيام بأداء عمله والقيام بحفارته لدى قسم الحوادث بكل مستشفى وذلك لتوصيف الحالات التي يظهر عليها أعراض الإصابة بفيروس كورونا المستجد أو المشتبه في اصابتهم وفق الاشتراطات الوقائية المقررة، واعتماد مدى احتياج الحالة لإجراء فحص البلمرة « PCR » وتحديد الإجراءات الوقائية اللازمة بشأنها.

ويأتي هذا التعميم في اطار حرص الوزارة على تنظيم سير العمل وحسن ادائه، ونظرا للوضع الصحي الوبائي والتداعيات المترتبة على انتشار فيروس كورونا المستجد (covID-19) ، وأعمالا بأحكام القانون رقم 8 لسنة 1969 بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، وللحد من تفشي هذا الوباء.

وأعرب الوكيل في تعميمه عن أمله بالتقيد بما جاء بهذا التعميم وتنفيذه بكل دقة، لتلاشي المسائلة القانونية.

كما أصدر تعميما آخر بشأن ارشادات منع العدوى حول اجراءات التنظيف والتطهير البيئي للتصدي للعدوي بفيروس كورونا المستجد في المنشآت الصحية.

وجاء فيه «انطلاقا من حرص الوزارة على تنفيذ خطط واستراتيجيات مكافحة فيروس كورونا المستجد(COVID- 19) والحد من انتشاره ، وحفاظا على العاملين بالقطاع الصحي وأفراد المجتمع وحمايتهم من مخاطر الإصابة بفيروس كورونا المستجد، وحرصا على تطبيق ارشادات منع العدوى: فإننا نهيب بالالتزام بإرشادات منع العدوى حول اجراءات التنظيف والتطهير البيئي للتصدي لهذا الفيروس في كافة مرافق الوزارة المختلفة والمنشآت الصحية في القطاع الطبي الأهلي.

من جهته قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبدالله السند إن فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» ينتقل عبر الرذاذ وليس الهواء وفق ما أفادت منظمة الصحة العالمية.

وأوضح السند أن احتمال انتقال الفيروس عبر الهواء هو المعتقد الحالي لدى الكثيرين لكن ما أفادت به منظمة الصحة العالمية هو انتقال الفيروس عن طريق الرذاذ وليس عن طريق الهواء.

وأضاف أن هناك العديد من

مواطنون ومقيمون يتوافدون على بنك الدم

طوابير المتبرعين

التزام بإجراءات الوقاية